النّحو العربي بين التأصيل والتأثير السرياني

The Grammar Between Anthemtication and Effect Syriaque

Effect, Grammar, Syriaque

الأستاذة: يسمينة عمارة
كلية الآداب واللغات
جامعة البليدة 2– علي لونيسي

ملخص:
يدرس هذا البحث إشكالية تأثر النحو العربي بالمؤثرات السريانية ، فقسم البحث إلى ثلاثة أقسام قسم يعرض فيه علاقة المصطلحات النحوية بالمصطلحات الفقهية، أما الثاني يعرض الحركات الإعرابية، وخاتمة توصلت فيها أن النحو العربي خال من المؤثرات السريانية، لأن أبو الأسود الدؤلي هو الذي اخترع الحركات الأعرابية من حركات الشفتين، مع العلم أنه لم يكن يعرف للغة السريانية، مع انعدام عامل الترجمة في عصره.
الكلمات المفتاحية: تأثير، النحو، السريانية

Abstract:
This research has reviewed problematic of effect Arabic grammar of operant syriaque, it's divided into three section, in the first it has talked about relation between jurisprudence terms, and grammar terms, in the second it's reviewed vowels inflections terms, finally there is conclusion, it's for important resultant that's there is not operant syriaque in Arabic grammar, because ABOU EL ASSWAD the scientist who invented vowels inflections of lips movement, and he haven't knowledge about syriaque language, and the absence of translation factor in his era.

Key words: Effect, grammar, syriaque.

كانت اللّغة السريانية لغة العلوم والفنون وملجأ كل طالب للمعرفة والعلم قبل العصر الإسلامي" وظلت الآرامية نشيطة حتى جاء الفتح الإسلامي فأخذ يسري إليها الضعف لاتصال أهلها بالعرب، وهكذا تغلبت عليها العربية في القرن العاشر، وبقيت الآرامية لغة دينية مقرها الكنيسة تقام بها الصلاة وتلقى بها الخطب"[1]. وكانت لغة بلاد الرافدين وما جاورها وقد استعملها العرب آنذاك، بحكم أنها اللغة السائدة في ذلك العصر، فالمكانة السامية التي تمتعت بها سالفا، والقوة التي امتلكتها جعلت من بعض اللغويين يصدرون أحكاما بوجود التأثير السرياني على النحو العربي، فهل هذا يعني أن النحو العربي غير قادر على القيام بنفسه ؟.أم أنه تبلور على مبادئ سريانية بحت ؟.

أنيس فريحه (1903_1992) من اللغويين العرب المحدثين، الذين يؤيدون آراء المستشرقين الغرب دون حرج، فالبرغم من أنه ينتمي إلى الثقافة العربية أصلا، إلا أنه يحاول أن يؤكد وجود تأثيرات أجنبية على النحو العربي فيقول: "المصطلحات الصرفية والنحوية وجدت أولا في السريانية ومن ثم أخذها العرب عن السريان وترجموه إلى لغتهم."[2] ويؤيده في هذا الرأي كل من حسن عون في كتابة "اللغة والنحو" وشوقي ضيف في كتابة "المدارس النحوية"، إذا كانت هذه اللغة قد ساهمت في تكوين النحو العربي بقوتها، فلماذا لم تساهم في الحفاظ على وجودها؟.

للنحو أصول يعتمد عليها، وعلى هذا الأساس تكون اللغة سليمة وواضحة للمتكلم وللسامع، وبالنحو تُصان اللغة من اللحن بحيث يكون الحد الفاصل بين الخطأ والصواب، فمصطلح أصول النحو عُرف في القرن الرابع للهجرة، وقد استعمله ابن السراج وعمل على تطبيقه في المجال النحوي، وعرفه ابن الأنباري بقوله:" أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت في جملته وتفصيله"[3]، من خلال مقولة ابن الأنباري يتّضح لنا أن أصول النحو لها علاقة بأصول الفقه في عملية التكوين، فما هي العلاقة التي تحكم الطرفين؟. وهل هي علاقة تأثر أو تأثير أم هي عملية نقليه للفظ والمعنى ؟.

1– المصطلحات النحوية:

تعد المصطلحات مفاتيح العلوم كافة، إذ لكل علم مفرداته العلمية الخاصة به والمحددة لمجاله، فالمصطلحات النحوية من التراث العربي ضاربة بجذورها في الأعماق منذ الأزل، إلا أن الإشارة إليها لم تك متداولة على نطاق واسع يشمل كل العلوم الدينية أو العلمية، لأنها كانت منحصرة بين زوايا الدرس النحوي، وهذه المصطلحات لم تقرر منذ الوهلة الأولى ولم تك تتمتع بالطابع العلمي النحوي، بل كانت عبارة عن ألفاظ ومفردات لغوية انتقلت من العموم إلى الخصوص، وأصبحت تتمتع بمبدأ الاستقلالية والاستقرار في العلم الواحد، وعلى الباحث العازم على التحكم بأي علم فعليه بمصطلحات هذا العلم وباللغة التي نشأ فيها .

الملاحظ في مسيرة النحو يجد أنه يمتاز بصفة كثرة الأسماء لمصطلح واحد بسبب كثرة المدارس النحوية، سواء البصرية أو الكوفية أو البغدادية والى غير ذلك، أما أسس النحو فقد وضعت في القرن الأول للهجرة على يد نحاة البصرة، وفي القرن الثاني للهجرة أكمل نحاة علماء البصرة والكوفة وغيرهم من النحويين المسيرة النحوية العلمية.

إن العرب لم تك تهتم بالمصطلحات في العصر الجاهلي، أما بعد مجيء الإسلام وبعث الله إلى عباده رسول آمين يتلو عليهم القرآن الكريم، فأخذوه عنه كما قرأه عليهم فالقرآن الكريم كان السبب الرئيس في إخراج الناس من الظلمات إلى النور، وغيّر حياتهم وأبطل الكثير من العادات السيئة، وأبقى من العادات ما ينفع الناس ولا يتعارض مع أحكام الرسالة المحمدية، ومن هنا بدأ علماء الدين باستنباط الأحكام الشرعية من القرآن الكريم وإسقاطها على حياة الفرد والمجتمع، فأدت بهم الحاجة إلى استعمال

المصطلحات والألفاظ التي تلم بالمعنى المقصود والمحدد، فقاموا بوضع تعريفات محددة للفظ وحصره بمصطلحات تجمع صفاته المتشابهة وتبعد الصفات المختلفة.

يعرف أبو البركات الحد بقوله: "أما الحد فإنه قول معرف بجملته لشيء واحد، وهو المحدود لدلالته بمفردات ألفاظه على آحاد معانيه الذاتية، التي هي أجزاء مقومه لحقيقته والمعاني الذاتية للشيء، هي جنسه وفصله أو فصوله على ما قرر كالحيوان والناطق للإنسان، فالأشياء المحددة هي التي لها أجناس حقيقية وفصول ذاتية".[4] والحد في اللغة: "الفصل بين الشيء لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر... وحد الشيء من غيره إي يحده، وحد كل شيء منتهاه، لأنه يرده ويمنعه عن التماري"[5]، والمصطلح هو الحد عند المناطقة وأصحاب الفكر الإسلامي واللغوي، لذلك فمصطلحات أصول النحو متأثر بأصول الفقه وعلم الكلام وعلم الحديث فنجد مصطلحات لها أصول فقهية مثلا:

أ– السماع:

إن القراءات القرآنية كانت تؤخذ عن طريق النقل لا عن طريق العقل ولا الكتابة، أي جانب السمع هو الأساس في عملية الحفاظ على القرآن الكريم ونقله بالتواتر، وهو الاعتماد المباشر على حاسة السمع والتخزين للحافظة، وكذلك استعمل النحاة السماع عند زيارتهم إلى البدو لكي يأخذوا اللغة الصافية النقية، معتمدين على الإصغاء والملاحظة وخصوا بذلك ستة قبائل دون غيرها عن طريق الرواة الثقاة، وهو نفس المبدأ الذي أستعمل في أخذ القراءات وحُددت لها شروط، فالقراءات أعطت للنحو العملية النقلية عن طريق الرواية فكان السماع اللغوي نقلي.

ب– القياس:

القياس هنا يتنوع بحسب الاختصاص فلدينا: القياس المنطقي، والقياس في أصول الفقه والقياس اللغوي، فهو في أصول الفقه منهج يعتمد عليه الفقيه في وضع القوانين، التي تساعد الفرد على أداء نشاطه الاجتماعي والاقتصادي والديني داخل المجتمع بحكم قوانين تساعد في ذلك، نجد مثلا "الخمر" الذيُ يذهب عقل الإنسان فيه أحكام خاصة وتقاس عليها في كل زمان ومكان، يقول الشافعي:" صار الخلفاء – وقد ظالما اشتوروا– كمثل ما اشتوروا في حد الخمر وأخذ وافيه برأي على قال : إذا شرب سكر– وإذا سكرى هذى– وإذا هذى افترى فحده حد المفترى"[6]، قيس على الخمر كل ما يأخذ العقل إلى الهلاك ويغطي أو يحجب عنه الصواب مثل المخدرات، أما التعليل فالخمر تؤدي إلى الفتنة والنزاع كما جاء في قوله تعالى: چ ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ چ"[7].

أما القياس عند الأصوليين هو الذي يؤدي إلى اليقين إذا ما طبق في المسائل اليقينية، و لم يقبل علماء الأصول المنطق الأرسطي في القرن الخامس للهجرة لأن فيه بعض المسائل التي لا تتفق مع الإسلام أما القياس اللغوي فقد أخذ يأخذ مجراه عند النحاة العرب، باعتباره الوسيلة الأساسية في التقعيد النحوي وكان عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي من الأوائل الذين استخدموا القياس، وقد عرف الجرجاني القياس بقوله:" في اللغة: عبارة عن التقدير: يقال قست النعل بالنعل إذا قدرته وسويته، وهو عبارة عن رد الشيء إلى نظيره "، وفي الشريعة: عبارة عن المعنى المستنبط من النص لتعدية الحكم من المنصوص إلى غيره وهو الجمع بين الأصل والفرع في الحكم"[8]. والقياس هو حمل كلام العرب غير المألوف على ما ورد ووصل إلينا من لغاتهم، وهو مستوحى من كلام العرب يقول ابن الأنباري عن النحو:" إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"[9]، تظهر العلاقة الجدلية بين النحو كعلم والقياس كمنهج، فالنحاة استعملوا القياس في الأوزان فقاسوا كل ما هو على وزن" فعالة " فهو حرفة نحو: نجارة، حياكة، صحافة،

كذلك صيغة " تفاعل" تدل على المشاركة: تقاتل تضارب، وتدل أيضا على التظاهر بالشيء مثل تجاهل، تفاعل، إن أصول الفقه أعطت للنحو العربي الطابع العقلي، الذي يعتمد على الاستدلال والبحث.

ج– العلة:

ظهر الإسلام فزاد اهتمام الناس بالعلوم الشرعية والدينية، واكتظت حركة النشاط الفكري والعلمي، فارتقى العقل العربي إلى التفكير في المسائل الأكثر تعقيداً، فوجهوا اهتمامهم إلى معرفة علوم الحضارات الأخرى وتاريخها، وقد ساعد على ذلك القرآن الكريم بما يحوي من قصص للأنبياء والأمم الغابرة، مما ساهم في تطور ثقافة الفرد المسلم، فأصبح ينظر إلى الأشياء نظرة تساؤل يبحث فيها عن إجابة لسؤال قائم لم يعرف أسبابه بعد، كما جاءت في القرآن الكريم نصوص استوجبت استعمال القياس العقلي والديني مثل قوله تعالى: **چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ چ** "[10]، هي أوامر الرحمن تحث العبد على التأمل في الكون، للوصول إلى وحدانية وقدرة الله جلى وعلى.

لقد مر التعليل بمراحل عدة من بينها، مرحلة العصر الجاهلي أين كان الفرد العربي يتأمل في الطبيعة ويستعين بها في بعض الأوقات، أما في صدر الإسلام حتى العصر العباسي صار العقل العربي ينحو منحى آخر مشتملا على الدقة والتمييز، بحثا عن التطور والفهم العميق لما جاء في القرآن الكريم من جهة ، ومن جهة الدفاع عنه فبدأت بالقراءات التي ينعدم فيها الجانب العقلي ولم تعرف التعليل قط، ففي هذه الفترة كانت العلوم (ق1هـ،ق2هـ) قد اكتست منهج علم أصول الفقه وعلم الكلام، كما كان القرآن الميدان الخصب لوجود الكثير من الآيات التي تدل على التفكير وأعمال العقل نحو قوله تعالى: چ □ □ □ **ى ى ﭙ ﭚ چ**[11]، يقول الزجاجي :" قال قائل قد ذكرت إن الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين، والحركة لا تبقى وقتين وأصحابكم البصريون يعيبون على الكوفيين القول بالفعل الدائم لهذه العلة نفسها"[12]، إذا كان مصطلح القياس من أصول الفقه، فان العلة كذلك لأنها ركن من أركان القياس فلا يعقل أن يكون الفرع مخالف للمصدر من حيث الأصل.

د– الحكم:

يعتبر الحكم أيضا من أركان القياس وهو عند أصول الفقه:" الحكم هو ثمرة القياس والمراد به ما ثبت للفرع بعد ثبوته لأصله "[13]، لقد نقل النحاة مصطلح الحكم إلى ميدان النحو، وهو عندهم الحكم بالإيجاب أو السلب أو الوجوب أو الامتناع، والعبرة عند النحاة هو قيام الدليل مهما اختلفوا في ذلك، بمعنى لا يجوز نصب ما حقه الرفع أو رفع ما حقه النصب إلا بقيام دليل وبرهان على ذلك.

هـ– الأصل والفرع:

إن الأصل والفرع كلاهما من أركان القياس فقد استعملا في النحو وأصبح من المصطلحات الأساسية فيه، فقد عرفه علماء الأصول، يقول الفخر الرازي:" الأصل هو الحكم الثابت في محل الوفاق باعتبار تفرع العلة عليه "[14]، تبلور هذا المصطلح في القرن الرابع للهجرة، وأصبح النحاة يستخدمونه في استعمالاتهم النحوية، ولكن قد استعمله الخليل قبل سيبويه في كتابة "العين" إذ يقول:" ليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في الفعل أو اسم، فاعلم أنها زائدة على البناء وليس من أصل الكلمة مثل قَرعبْلانة إنما أصل بنائها قرعبل "[15]، فنجد في النحو العربي الأصل مثل المبتدأ، والفرع مثل الخبر، والفرع جزء من الأصل والأصل يقابله الفرع.

و– الاستصحاب:

عرف علماء أصول الفقه الاستصحاب بقولهم:" استصحاب الحال لأمر وجودي أو عد من عقلي أو شرعي "[16]، ظهر مصطلح استصحاب الحال في القرن الرابع للهجرة، والذي قال عنه ابن الأنباري:"هو إبقاء حال النقل عن الأصل قال: وهو من الأدلة المعتبرة كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، حتى يوجد دليل البناء، وحال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب"[17]،هذا يعني إن الاستصحاب في النحو أن اللفظة تحافظ على العلامة الإعرابية حتى يثبت العكس، وهو نفس المعنى بالنسبة لأصول الفقه حيث انه إذا انعدم وجود حل المسألة من الكتاب والسنة اضطر المفتي إلى الاجتهاد والحكم عليه بحسب استصحاب الحال سواء بالإيجاب أو السلب أو الإثبات والنفي.

إن العلاقة بين أصول الفقه، وأصول النحو هي علاقة تأثر وتأثير والنقطة المشتركة بينهما هي اللغة العربية، فالفقيه يستعين باللغة لكي يفسر ويوضح الأحكام، ويحتاج إلى القواعد لأجل التدقيق في المسائل الفقهية والوصول إلى المعنى المقصود دون غيره، فالنحو هو الأساس لمعرفة المعاني لأن الألفاظ لها عدة معاني، والنحو هو الضابط الأخير لهذه المعاني، فالفقيه يوجه نظره نحو الألفاظ بتراكيبها المختلفة ودلالاتها المتنوعة أثناء التأليف، والنحوي يوجه نظره إلى الألفاظ من حيث إعرابها، أما الأسبقية فهي لعلم الأصول لأنه العلم الأول الذي اعتنى به العلماء، لذلك نجد مصطلحات تأثر بها النحاة من هذا العلم (الأصول)، وأصبحت تخص علم النحو نذكر مثلا:

ز– الحمل:

كذلك "مأخوذ من أصول الفقه ولقد استعمله سيبويه في كتابه فيقول:"لا يجوز أن تقول: ما زيداً عبد الله ضاربا وما زيدًا أنا قاتلاً، لأنه لا يستقيم كما لا يستقيم في كان وليس أن أتقدم ما يعمل فيه الآخر، فان رفعت الخبر حسن حمله على اللغة التميمية كما قلت: أما زيدًا فأنا ضارب"[18].

ح– التعدي:

" فالمجاز مفعل من الجواز الذي هو تعدي كما يقال جزت هذا الموضع: أي جاوزته وتعديته "[19]، التعدي في النحو العربي هو أن تكون في الجملة فعل يتعدى إلى المفعول به لكي يتم المعنى، فقد أخذه النحاة من أصول الفقه الذين يقصدون به المجاوزة، وطبقوه في تجاوز الفعل إلى المفعول به؛ أي عمل الفعل يتعدى.

ط– الشرط:

"هو في اصطلاح المتكلمين ما يتوقف عليه المشروط ولا يكون داخلا في المشروط ولا مؤثر فيه"[20]، مثل الطهارة فهي شرط واجب للصلاة فعلى المسلم أن يكون طاهرا لأداء هذه الفريضة ولكن الطهارة لا تدخل في الصلاة وكيفية أدائها، أما عند النحاة فيجب أن تكون في الجملة حروف الشرط مثل: إن تجتهد تنجح، فإن هي أداة الشرط والاجتهاد هو شرط للنجاح.

ي– الفاعل:

الفاعل عند أصول الفقه الذي قام بالعمل الذي يحاسب عليه شرعا، كأن نقول السارق هو من سرق المال، فالسارق هو الفاعل الذي قام بعملية السطو، فالفاعل هنا هو مصطلح مقيد بالعمل الفكري، فالفاعل هو من قام بالفعل اتجاه شخص معين أو بحدث معين كأن نقول قتل عمر أحمد، فعمر هو الفاعل وأحمد هو من وقع عليه فعل الفاعل.

ك– قبيح وحسن:

يستعملهما الفقيه في المسائل الفقهية للاستدلال على الشيء الذي تظهر فيه المزايا، والعيوب مثل هذا عمل حسن أو حديث حسن...الخ فقد انتقلا إلى النحو وأخذ عنهم سيبويه، ولا ننس أن سيبويه كان يترد على حلقات الفقه وتتلمذ على أيدي شيوخها وعلمائها يقول سيبويه في كتابه من باب "هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة:" لم يحسن لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل، وأن يكون من قوم فعلى هذا النحو يحسن ويقبح "[21].

ل– التعليق:

هو في الفقه يخص المرأة دون الرجل، وهي المرأة التي هجرها زوجها فلا تستطيع الزواج من جهة، ومن جهة لا زوج لها، أما في النحو فالفعل المعلق هو الذي أوقف عمله فأصبح ممنوع من العمل، ومن خصائص أفعال القلوب التعليق ووجه التعليق يكمن في وقوعها قبل همزة الاستفهام، أو حرف نفي أو حرف نداء، الاستفهام نحو: علمت أ محمد عندك أم عمر؟.علمت لا تعمل فهي معلقة لوقوع همزة الاستفهام في أول مفعولها، أو حرف النفي نحو:علمت ما خالد قائم،علمت معلقة لدخول حرف النفي ما على مفعولها، أو حرف النداء نحو: علمت لخالد قائم ، علمت معلقة لوقوع حرف الابتداء في أول مفعولها.

كما توجد مصطلحات لها أصول من علم الحديث كمصطلح:

– الإسناد:

السند هو في اصطلاح أهل الحديث من مواطن العلة وهو:" العلة التي تتعلق بالسند من إعلاله بالوقف أو الإرسال أو الانقطاع ويتجاوز أثرها إلى المتن أحيانا "[22]، المسند هو الذي اتصل إسناده من رواية إلى رواية حتى يصل إلى النهاية، ويستعمل للرواية عن الرسول صلى الله عليه وسلم وهو يخصه صلى الله عليه وسلم، وقد أخذه النحاة واعتبره الأساس في بناء الجملة، وقد ذكر المسند في كتاب سيبويه وخص لهما باب يشرح فيه المسند والمسند إليه، والإسناد يعتبر عملية ذهنية ترتبط بين المسند والمسند إليه، ففي الجملة الاسمية نجد الاسم هو المسند في الجملة الفعلية الفعل هو المسند مثال الجملة الاسمية: السماء زرقاء الجملة الفعلية: زيد يكتب.

وهناك مصطلحات لها أصول من علم الكلام كمصطلح:

– الاستدلال:

هو أحد مصطلحات المتكلمين وأهل المنطق، ولقد تكلم عنه الشافعي ومالك وغيرهم من علماء المنطق والكلام، وقد عرفه ابن جني بقوله:" الاستدلال بالشيء على الحكمين الضدين "[23].

ترجع أصول النحو العربي إلى أصول الفقه وعلم الكلام والحديث، لأن هذه العلوم جاءت بمجيء القرآن والسنة النبوية الشريفة، فقام العلماء بالعمل عليها وتفسيرها وبالتالي فهي تخص عقيدة المسلم دون غيره، كما أن العقائد الدينية الإسلامية جاءت باللغة العربية وليس باللغة السريانية، وهذا يؤكد صحة وسلامة وأصالة المصطلحات النحوية، كما أن المتفحص لكتاب سيبويه يجد أن المصطلحات النحوية لم تك متطورة جداً، كما أن طريقة سيبويه في وضع المصطلحات وتسميتها غير مضبوطة ضبطا تاما، ولا تتميز بطابع الدقة، فهو لا يعطي للمفردة الواحدة لفظة، تنبئ عما فيها من معنى يحمل دلالة خاصة يجعلها تنفرد عن باقي المفردات، بل كانت في صورة جمل يحاول من خلالها الإحاطة بمعنى تلك اللفظة، وعلى سبيل المثال نذكر:"باب

التنازع" نجد هذه التسمية عند النحاة، أما عند سيبويه تكون مختلفة عنده باسم" باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك"[24]، فالمصطلحات عنده تأخذ نسبة كبيرة من حيث الكم، إضافة إلى أنها طويلة ترهق القارئ في استيعابها ولفهمها يستوجب عليه أن يقرأها قراءة متأنية، حتى يصل إلى ما يريد قوله، كما أنها ترهق السمع والذاكرة ولا يمكنه استيعابها بسرعة ، فسيبويه يستعمل أسلوب الإطناب في طرح القضية النحوية والحال نفسه بالنسبة لباب" الإعراب والبناء "سماه" باب مجاري الكلم. "[25]

هذا يوضح أن المصطلحات لم تتبلور في فترة وجيزة وسريعة، بل تطورت ونمت في مراحل عدة، ولو كانت مقننة ومقعدة وأصبحت جاهزة بصفة مباشرة في فترة زمنية ضيقة، لأمكننا القول أنها أخذت من السريانية لأن عملية النقل لا تكلف مدة كبيرة من الزمن، ولو كانت المصطلحات تنقل من لغة إلى أخرى في حقبة زمنية قصيرة، لكانت تتداول كالسلع بين التجار، وأصبحت مثل العقاقير التي يبتاعها التجار العرب من الهند والصين، لانتشرت بسرعة في أوساط النحاة، واستعملها طلبة النحو كما تنتشر السلع بين عامة الناس.

2– الحركات الإعرابية:

إن الدكتور **حسن عون** من اللغويين العرب، الذين يرون أن النحو العربي بني الركائز الأولى عن طريق التأثر بما أنتجته الأمم الأخرى من معارف وعلوم، كما أيد أيضا أنيس فريحه في أن السريان أيضا لهم الفضل على العرب لتأليف في المسار النحوي إذ يقول: "أما طريقة الشكل وهي اللبنة الأولى في بناء النحو العربي، فقد استمدها أبو الأسود الدولي من النحاة السريان"[26]، فهو الرأي ذاته عند الأب جوزيف شابو الذي قال: أن العرب" استعانوا بقواعد السريانية لضبط كتابة اللغة العربية واقتبسوا منها النقط والحركات."[27]

ويؤيده بروكلمان بقوله:" ومهما وجب علينا أن نعد من الأساطير دراسات أبو الأسود الدؤلي"[28]، فهو بهذا يؤيد المستشرق الفرنسي رينان Ernest Renan1892– الذي ذهب إلى:" أن النحو العربي قد تأثر بالنحو اليوناني عن طريق السريان"[29]، وسار معه في هذا المستشرقون: أوليري، فرانس بريتوريوس، كذلك الهولندي فيرسنيغ، طلمون اليهودي الأصل، فهم يرون أن المنطق الأرسطي كان السبب الرئيس في تكوين النحو العربي، وللرد على رينان نقول: يجب على القائل في مثل هذه الأحكام على اللغات، أن يكون عارفاً بها متغلغلا فيها يعرف فيها كل كبيرة وصغيرة، ورينان كونه دارس للغة العربية لكنه يفتقر لمثل هذه الميزات، فهو يعترف بنفسه بقلة معرفته للعربية فيقول:

" كل ما اتصف به باعتباري عالما فإنما أدين به لسيد لوهيرlehir ويبدو أحيانا أن كل ما لم أتعلمه منه فاني لم اعلمه جيدا أبداً، فهو مثلا لم يك ضليعا في العربية ولهذا السبب بقيت انا دائما مستعربا ضعيف المستوى"[30]، فالاعتراف هنا سيد الأدلة مما يضعف قول رينان ويسقط من صحة أرائه، وجهله للعربية يصبح حجة عليه بعدم وجود الكفاءة لإصدار مثل هذه الأحكام.

لكل لغة منطق ونظام خاص بها يراعيه المتخاطبون بها، لأنه الشرط الأساس في البيئة اللغوية الواحدة، وإذا تم انحراف في هذا النظام حدث سوء التواصل بين المتكلم والمخاطب، ولكن هذا النظام ليس هو نفس النظام الموجود في لغة تكون شقيقة للغة أخرى، فما بالك باللغة البعيدة الأصول، إذا كان هذا الموقف العدائي الصادر من ابن البيئة اللغوية ضد الأم وهي اللغة، فما هي الحجة التي يقف عليها لتدعيم رأيه؟.بحسب الروايات الواصلة إلينا فان الذين نسب إليهم النحو العربي هم أربعة:

علي بن أبي طالب رضي الله عنه (ت30هـ)، وأبو الأسود الدولي(ت69هـ)، ونصر بن عاصم (ت89هـ)، وعبد الرحمان بن هرمز (ت117هـ)، هؤلاء هم من وضعوا اللبنة الأساسية للنحو، لأنهم عاشوا في فترة زمنية متقاربة وهي فترة تقدر بمائة سنة، وهي كافية لوضع الركائز الأساسية لنشأة النحو، كما أن في عصر أبو الأسود الدولي لم تك الترجمة موجودة، وفي عهد الأمويين اقتصرت على كتب الطب والعلوم الأخرى، ولم تك تنتشر بصفة كلية مخافة على القرآن الكريم، لأن المسلمين آنذاك لم يشتد عوده في الدين بعد لذلك لم يسمح الأمويون بانتشار الترجمة ولم يشجعوها، خلافاً لما كان في عهد المأمون بحيث ذاع صيتها وأصبحت ثقافة العصر، وحتى وإن أخذ أبو الأسود شكل التنقيط من السريانية، فهل الحركات الضمة والكسرة والفتحة بانفرادها أو تجمعها تشكل كل النحو العربي؟. بل يشكل جزءاً بسيطاً من النحو، وطبيعي أن تتشابه اللغات ذات الأصل الواحد في الفروع، وإذا كان على بن أبي طالب هو الذي أشار إلى علم النحو وكانت له المبادرة الأولى له فلا يمكن أن نشك في قدراته الفكرية وفي هذا الصدد يقول القفطي:" رأيت بمصر في زمن الطلب بأيدي الوراقين جزءا فيه أبواب من النحو يجمعون على أنها مقدمة على بن أبي طالب التي أخذها عنه أبو الأسود الدولي."[31]

لكن بحسب الروايات قيل أن أبا الأسود الدولي اختار كاتبا من عبد قيس وقال له:" خذ المصحف وصبغا يخالف لون المداد، فإذا رأيتني فتحت شفتي بالحرف فانقط واحدة فوقه، وإذا كسرتهما فانقط واحدة أسفله، وإذا ضممتهما فاجعل النقطة بين يدي الحرف فإذا تبعت شيئا من هذه الحركات غُنه فانقط نقطتين".[32]

إن أبا الأسود هو الذي أشار إلى الدرس الصوتي، عن طريق الاعتماد على جهاز النطق الخارجي وهو الشفتان فمن خلال قوله تم تحديد: الفتحة أتت من قوله "إذا فتحتها"، والضمة أتت من قوله "إذا ضممتها"، والكسرة أتت من قوله "إذا كسرتها"، كما أنه لم يثبت أن أبا الأسود الدولي كان يعرف اللغة السريانية، ولم يقم بالترجمة منها إلى اللغة العربية.

أما الدكتور مصطفى نظيف فموقفه قريب من الدكتور حسن، لكنه ينفرد برأيه في التشكيك في قدرة أبي الأسود الدولي الفكرية والمعرفية وأنه أخذ تنقيط الحركات من يعقوب الرهاوي فيقول:" يعقوب الرهاوي كان من معاصري أبي الأسود وهو من يعاقبه السريان ... وكان بارعاً في الفلسفة واللاهوت والنحو...له كتاب في النحو السرياني "[33]،إن التشابه والتوافق بين لغة وشقيقتها أمر طبيعي بين اللغات، والنحو لأن اللغة السريانية والعربية من أصول واحدة ، وهذا التشابه ليس السبيل الوحيد للتقليد ، فالتشابه في الحركات لا يدل إطلاقا على أن النحو العربي مأخوذ من النحو السرياني، فالتعميم هنا باطل لأنه لا يقوم على أدلة وبراهين مقنعة.

كما أن هذه الحركات وأشكال النقط التي تبين الإعراب، وتعطي النطق السليم للكلمات مع المعنى الحقيقي، موجودة عند العرب منذ الجاهلية، حيث كان الفرد العربي يعرف الكتابة والقراءة فالأمية لم تك تغطي شبه الجزيرة العربية بكاملها.

كانت المعلقات في العصر الجاهلي تُعلق على جدار الكعبة الشريفة، ولها مكانة مقدسة لأنها تصور تقاليد العرب وأيامهم وثقافتهم، واختلافاتهم إذ تعبر عن كل هذا بالمعنى الدقيق والكلمات المختارة لها والأكثر تميزاً، فهذه المعلقات هي بمثابة العمل الفكري الذي ينتجه الفرد العربي، فهي تحتاج إلى التفكير الراجح والثبات اللازم والارتجال لأدائها في الأسواق الأدبية كسوق عكاظ ، أما الوسائل فتتمثل في جلود الحيوانات لكنها تفي بالغرض إلا أنها بدائية، فلا يعقل أن تكتب هذه الأشعار دون تقييد للقواعد والضبط المقنن فكانت القصائد تعدل وتحول حتى سميت بالحوليات، وهذا ما يراه الجاحظ إذ يقول:" من شعراء العرب من كان يدع القصيدة تمكث عنده حولا كريتا، وزمنا طويلا يردد فيها النظر ويحيل فيها عقله، يقلب فيها رأيه اتهاما

لعقله، وتتبعا على نفسه فيجعل عقله زماما على رأيه، ورأيه عياراً على شعره إشفاقا على أدبه"[34]، فكل هذا الترتيب والتعقيب حرصا على أن تكون القصيدة ملائمة للمقام الذي ستلقى فيه، حيث كان النابغة الذبياني يحضر هذه الأسواق وينصب فيه قبة حمراء ليحكم بين الشعراء، ويبين الشعر الجيد من الرديء إضافة إلى سلامة التركيب.

هذه أدلة تبين أن العرب كانوا يحكمون عقولهم بالاعتماد على أنفسهم ، كما أنهم لم يعتمدوا في نظم الشعر من ناحية الإعراب، أو القافية، أو المعنى، على الأمم الأخرى كالسريانية، بل كان شعرهم يكشف عما يعيشه الفرد العربي من يوميات، وأحداث كتبها الشاعر في سجل التاريخ العربي عن طريق أشعاره، ولما جاء الإسلام ونزل القرآن الكريم كان يتضمن آيات تثبت إعمال العقل العربي، نحو قوله تعالى:چ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖچ[35]، أما معاصرة أبو الأسود الدولي ليعقوب الرهاوي، ففيها وجهة نظر لأن هناك بُعد زمني من حيث الميلاد والوفاة، لأن أبو الأسود ولد في الجاهلية قبل نزول الوحي على الرسول صلى الله عليه وسلم، توفي سنة(69هـ)، بمعنى عاش خمس وثمانون سنة(85)، ويعقوب الرهاوي ولد سنة(34هـ)، وعند وفاة أبو الأسود الرهاوي عمره 35سنة.

وضع أبو الأسود الدولي (1هـ-69هـ) النحو وعمره لا يتجاوز العشرين عاما، ويعقوب الرهاوي لم يك في الوجود، فالنحو وضع قبل مولده بأربعة عشر سنة، لذلك فإن أبا الأسود الدولي لا يمكنه أخذ النحو من شخص مازال في علم الغيب.

خاتمة:

بينت الدراسة أن النحو العربي نحو خالص ناتج من البيئة الأصلية له ويظهر ذلك من خلال:

- صفاء المصطلح النحوي من المؤثرات السريانية، وهو متأثر بأصول الفقه، لأن الدافع الأول للدراسات اللغوية كان دافعا دينيا، وأن العلاقة بينهما علاقة تأثر وتأثير.

-كما أن المصطلح لم يتبلور في فترة وجيزة، بل كان نتاج جهد وفكر علماء الفقه واللغة، وأنه لم يأت دفعة واحدة بل مر بمراحل نمو وتطور.

-أما الحركات الإعرابية فقد استخلصها أبو الأسود من طريقة فتح وضم وكسر الشفتين، وبهذا تكون آراء اللغويين العرب مجرد ادعاءات نتيجة تأثرهم بآراء المسترقين؛ أي لديهم نظرة غربية تجاه النحو العربي.

- إن اشتراك اللغة العربية والسريانية في الأصول ليس سببا كافيا لتدعيم قضية التأثير، وجعله حكما نهائيا بتأثر النحو بالمؤثرات السريانية، لأن لكل لغة نظامها الخاص بها يحكمها وتسير وفق قوانينه.

الهوامش:

1. : إبراهيم السامرائي: دراسات في اللغتين السريانية والعربية، دار الجيل، بيروت،(ط1)، 1985، ص8.
2. أنيس فريحه، في اللغة وبعض مشكلاتها، دار النهار للنشر، بيروت، (ط1)، 1996، ص38.
3. : أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو، تح سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ،دمشق، 1957، ص80.
4. : أبو البركات هبة الله أبي علي بن لمكا البغدادي: المعتبر في الحكمة، دائرة المعارف العثمانية (ط1)، ج1، 1357هـ، ص48.
5. : أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري: لسان العرب، دار صادر (ط1)، مج1، بيروت، (دت). مادة حدد، ص55.
6. : عبد الحليم الجندي: الإمام الشافعي ناصر السنة واضع الأُصول، دار المعارف، القاهرة، (ط2)، 1119، ص250.
7. : المائدة:91.
8. : الشريف الحسن علي بن محمد بن علي الحُسني الجرجاني الحنفي (ت816هـ) التعريفات، وضع حواشيه وفهارسه محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان،(ط2)، 2003، ص181.
9. : جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو: تقديم محمود سليمان ياقوت دار المعرفة الجامعية، جامعة طنطا، 2006،ص 206.
10. : الغاشية:.17
11. : البقرة: 219.
12. : أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تح مازن مبارك، دار النفائس (ط3)، 1979، ص86.
13. : محمد بن علي بن محمد الشوكاني: إرشاد الفحول، تح الحق من علم الأُصول دار الفكر، (دت)،ص204.
14. : الشوكاني: إرشاد الفحول، ص204.
15. : الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، تح عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، (ط1) ج1، 2003، ج1، ص35.
16. : إرشاد الفحول: ص237.
17. : جلال الدين السيوطي: الاقتراح: ص86.
18. : عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه: الكتاب، تح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، لبنان، (ط1)،(دت)،ج1، ص71.
19. :إرشاد الفحول: ص21.
20. :إرشاد الفحول: ص181.
21. : الكتاب: ج1، ص54.
22. : هيثم هلال: مصطلح الأُصول، دار الجيل، بيروت لبنان،(ط1)،(دت)،2003، ص215.
23. : أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، تح محمد علي النجار، دار الكتب المصرية المكتبة المصرية العلمية،(دت)، ج1، ص108.
24. : الكتاب: ج1، ص73.
25. : الكتاب: ج1، ص13
26. : حسن عون: اللغة والنحو، مطبعة رؤيال، الإسكندرية،(ط1)، 1956، ص248.

27. : الأباتي جبرائيل القرادحي: المناهج في النحو والمعاني عند السريان، دار المكتبة السريانية، حلب،(ط3)، 2008، ص7.
28. كارل بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، (ط4)،1119، ج2، ص123.
29. :إسماعيل أحمد عمايرة: المستشرقون ونظرياتهم، نشأة الدراسات اللغوية العربية، دار وائل للنشر، عمان الأُردن،(ط2)، ص36.
30. : بدوي عبد الرحمن: موسوعة المستشرقون، دار العلم للملاين، بيروت،(ط3)،(دت)، 1993، ص311.
31. : جلال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت624ه): إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة،(ط1).1986،ج1، ص40.
32. : أبو الطيب عبد الواحد اللغوي الحلبي (ت51ه): مراتب النحويين، تح أبو الفصل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها الفجالة، القاهرة، (دت)، ص10.
33. :إسماعيل أحمد عمايرة: المستشرقون، ص49، نقلا عن علي النجدي ناصف: أبو الأسود الدؤلي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1968،العدد7، ص161،162.
34. : أبو عثمان بن بحر الجاحظ: البيان والتبيين، تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط7)، 1998، ج2، ص9.
35. : الإسراء: 93.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم: برواية حفص

1- ألأباتي جبرائيل القرادحي: المناهج في النحو والمعاني عند السريان، دار المكتبة السريانية، حلب،(ط3)، 2008.

2- إبراهيم السامرائي: دراسات في اللغتين السريانية والعربية، دار الجيل، بيروت،(ط1)، 1985.

3- إسماعيل أحمد عمايرة: المستشرقون ونظرياتهم، نشأة الدراسات اللغوية العربية، دار وائل للنشر، عمان الأُردن، (ط2)، (دت).

4- أنيس فريحه، في اللغة وبعض مشكلاتها، دار النهار للنشر، بيروت، (ط1)، .1996

5- بدوي عبد الرحمن: موسوعة المستشرقون، دار العلم للملاين، بيروت، (ط3)، 1993.

6- أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو، تح سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1957.

7- أبو البركات هبة الله أبي علي بن لمكا البغدادي: المعتبر في الحكمة، دائرة المعارف العثمانية (ط1)، ج1، 1357هـ.

8- جلال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت624هـ): إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي، القاهرة، (ط1)،ج1، 1986.

9- جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو: تقديم محمود سليمان ياقوت دار المعرفة الجامعية، جامعة طنطا، 2006.

10- حسن عون: اللغة والنحو، مطبعة رؤيال، الإسكندرية،(ط1)،1956.

11- الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، تح عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان،(ط1)، ج1، 2003.

12- الشريف الحسن علي بن محمد بن علي الحُسني الجرجاني الحنفي (ت816هـ) التعريفات، وضع حواشيه وفهارسه محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، (ط2)، 2003.

13- أبو طيب عبد الواحد اللغوي الحلبي (ت51هـ): مراتب النحويين، تح أبو الفصل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها الفجالة ،القاهرة ، (دت).

14- عبد الحليم الجندي: الإمام الشافعي ناصر السنة واضع الأُصول، دار المعارف، القاهرة، (ط2)، 1119

15-أبو عثمان بن بحر الجاحظ: البيان والتبيين، تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط7)،ج2، 1998.

16- عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه: الكتاب، تح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، لبنان،(ط1)،(دت)،ج1.

17- أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، تح محمد علي النجار، دار الكتب المصرية المكتبة المصرية العلمية،(دت)، ج1.

18- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري: لسان العرب، دار صادر، بيروت (ط1)، مج1، (دس). مادة حدد.

19- أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تح مازن مبارك، دار النفائس،(ط3)،(دت)، 1979.

20- كارل بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، (ط4)،(دت)،ج2، 1119،

21- محمد بن علي بن محمد الشوكاني: إرشاد الفحول إلى تح الحق من علم الأُصول دار الفكر،(دت)

22- هيثم هلال: مصطلح الأُصول، دار الجيل، بيروت لبنان،(ط1)، 2003.